

## الفصل السادس

# قضايا تنموية

لو سئل كاتب هذه السطور : ما هي الكلمة التي تتداعي إلي ذهنك عندما تذكر كلمة «مستقبل» ؟ لقلت بلا تردد : إنها كلمة «تنمية» . ورغم عدم خلو أي مجتمع بشري، حتي مجتمعات الرفاهية والتقدم، من مشكلات تنموية، إلا أن مشكلات تنمية الجنوب لها بعض الخصوصية التي يجب أن يتضافر الجميع شمالاً وجنوباً ، على التصدي لها ، خصوصاً وأن منصفى الشمال يرون أن «تاريخ التخلف» في الجنوب ليس مسئولية جنوبية مطلقة .

١ - هوامش على دفتر التخلف : قراءة جديدة في

قضية التخلف الحضارى

٢- أهمية ضبط إيقاع التنمية العالمى

٣- العقد الدولى للثقافة : رؤية نقدية

٤ - مبادرة ستوكهولم للأمن الكوكبى

٥ - نحو مصلحة تنموية شاملة

obeikandi.com

## قراءة جديدة في قضية التخلف الحضاري

قراءة العشرين عاماً، قرأنا عن اكتشاف قبيلة بدائية تعيش  
في جماعات صغيرة بالكهوف في القليلين. تميزت هذه  
الجماعات بالتواؤم الكامل مع البيئة المحيطة والاكتفاء الذاتي وبساطة  
العلاقات الإنسانية في ظل طراز متميز من الحياة الجماعية. ومن المؤكد  
أنهم حتى تاريخ اكتشافهم لم يطلبوا قروضاً قط، وأن واحداً منهم لم  
يقابل بعثة البنك الدولي أو صندوق النقد ولو مرة واحدة في حياته، ولا  
أخالهم كانوا نادمين على ذلك!! لقد فاتتني حينئذ أن أسأل خبراء  
الأيديولوجيات عن تصنيفهم، هل هم من أهل اليمين أم اليسار؟ وهل هم  
سلفيون لأنهم يكررون نمط حياة الآباء، أم شيوعيون يثبتون تحقق هذا  
النموذج على الأرض؟ والأهم من ذلك سؤال خبراء التنمية عن هؤلاء  
«التخلفين»، أي مقاييس التخلف تنطبق عليهم؟ وهل هم متخلفون أم  
مختلفون؟ لا شك أن القليلين قد سعت إلى الحصول على بعض القروض  
«لتنميتهم»، ومنذ تلك اللحظة يمكن اعتبارهم متخلفين فعلاً، وذلك بالمعنى  
المعاصر للكلمة - لماذا؟ لنبدأ حديثنا بالأجابة على هذا السؤال، مؤكداً

مثل كتاب القصة أن أى تشابه بين أحوال هذه القبيلة الآن والدول المتخلفة يعد صدفة، يصعب أن تكون غير مقصودة!!

• أن الأشكالية الرئيسية التي وجد هؤلاء البسطاء أنفسهم في مواجهتها بشكل مفاجئ تتمثل في ضرورة الانتقال من أقصى درجات العزلة إلى أقصى درجات الانفتاح. لقد سارت البشرية كلها بشكل متسارع في هذا الاتجاه ولكن ليس بهذه الصورة الحادة. لقد طالب البعض عند اكتشاف القبيلة بإعطاء أفرادها الحق في اختيار البقاء على ما هم عليه أو التحديث بالصورة التي يرغبونها. والحق أننى لم أتتبع أخبارهم طويلاً ولكن هل هذا ممكن أصلاً؟ لا أظن. فسرعان ما تؤدي المقابلات والمقارنات والقياسات الصائبة والخاطئة إلى جعلهم يشعرون بالدونية والتخلف، ذلك أنهم سينظرون إلى مختلف الأمور بعيون غير عيونهم، وهذا هو أول «إقرار رسمى» بتخلفهم. ولكن هل من سبيل آخر؟ فى هذا العصر الذى يتميز بعالمية العالم\*، كما يوصف عادة والتي تجرى فيه قواعد لعبة التقدم والتخلف فى إطار منظومة العالم-World system بما تتضمنه من علاقات الهيمنة والتنافس والاستغلال وما تسعى إليه أخيراً من ترسيخ لعلاقات الوفاق والأنفراج، وبما يدعو إليه

---

\* فضلت بعد ذلك استخدام مصطلح «الكوكبية»، الذى أظنه يعبر بشكل أفضل عن المرحلة الحالية، لأنه يعبر عن «تخلخل» الحدود والمصير المشترك، بصورة أكبر من كلمتى «العالمية» أو «الدولية»

العقلاء، من مشاركة في مواجهة المشاكل التي تعترض مستقبلنا المشترك (الحرب النووية - الطاقة - التلوث - التخلف .. الخ)، نرجو أن تؤدي المتغيرات المتلاحقة إلى تغيير جوهرى فى قواعد اللعبة بحيث يتمكن الجميع من المشاركة فى صنع المستقبل بصورة أكثر ثراء من الناحيتين المادية والروحية على حد سواء.

• لنترك هذه القبيلة أملين أن يكون لديها حتى الآن بقية من البساطة الفطرية التي وجدت عليها. وأن كنت أخشى أن يكون بعض أفرادها قد رأى فى نفسه تميزاً يستحق الاستحواذ على بعض مواردها المحدودة حتى يتمكن من اظهار قدراته الانتاجية الغذة فى ظل «الحافز الفردى» و الاتجاه العام نحو «التخصيص»!! وأخشى أيضاً أن يكون البعض الآخر قد ذهب إلى أسواق أقرب المدن وأتى بالبضائع الاستهلاكية، التي لا يهم أن تكون صالحة للاستهلاك الأدمى، وباعها للأخرين مفسراً لهم آليات السوق وفضائل شعار «دعه يعمل، دعه يمر» وأخذوا القليل الذى لديهم ليضع ثمنه فى بنوك بعيدة، حتى إذا ما جاء يوم الغضب تذكر أن شعاره الحقيقى «دعه ينهب، دعه يفر»!! أقول لنترك هذه القبيلة الآن لنلقى نظرة سريعة على «تاريخ التخلف» فى عالمنا.

• فى ظل مفهوم منظومة العالم، الذى أشرنا إليه سابقاً فإن «تاريخ التخلف» لا ينفصل عن «تاريخ التقدم»، حيث ينعكس الأخير على شكل تكون مراكز رأسمالية ديناميكية يتبعها رأسماليات هامشية جامدة فى

الأطراف، وهي التي تمثل الجزء المتخلف في هذه المنظومة. ويرى مؤيدو مدرسة التبعية\* أن العلاقات غير العادلة في هذه المنظومة أدت إلى التطور السلبي للأطراف طبقاً لمتطلبات المنظومة التي أدت إلى التطور السلبي للأطراف طبقاً لمتطلبات المراكز، مما أدى إلى تقدم الأخيرة على حساب الأولى ويوردون في هذا الصدد كل الحقائق المعروفة عن استنزاف الأطراف بشرياً ومادياً في الماضي والحاضر لكن البعض يضيف بحق الأهمية التي تلعبها العوامل الداخلية في مجتمعات هذه الأطراف والتي أدت إلى ترسيخ «معقد التبعية» من وجود فئات مستفيدة بالعلاقات غير السوية بالمراكز وفقدان لعناصر الإلتواء والأبداع في المناخ الثقافي الذي لم يقاوم التشويه والاختراق، والخلاصة المستفادة أن «تاريخ التنمية» توقف على التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية الذي تم بصورة غير عادلة، أدت إلى نتائج إيجابية في المراكز وسلبية في الأطراف.

\* هناك إنتقادات عديدة لمدرسة التبعية، حيث «تطرف» الغالبية بين مؤيد ورافض. فهناك مثلاً إعادة كتابة لتاريخ ثراء الغرب، من زاوية ترفض «بتطرف» أي دور لعلاقته بنا في ذلك، وكأنها توازن من «يتطرف» في تأكيد مسئولية العوامل الخارجية عن التخلف. كما أن تبني الوصفات القاسية للبنك الدولي للخروج من التخلف الاقتصادي، التي تتناسى في كثير من الأحيان الواقع المجتمعي والتكلفة الإنسانية، يعد أشهر أشكال التطرف الحديث في الفكر التنموي.

•• وعلى ذلك فإن الدعوة إلى بذل مجهود أكبر للتوصل إلى «نظرية لركب التقدم - والتخلف» ليست ترفاً خصوصاً في ظل المتغيرات الجديدة. فلا عاصم اليوم من الكوكبية سواء بالإحتماء وراء الستار الحديدي أو خلف جدران السور العظيم. ولا عزلة اليوم سواء لكيانات اقتصادية كبيرة كإمبراطورية الشمس، أو صغيرة كجزر القمر، هذه النظرية يجب أن تعنى بالخصوصيات الثقافية للأمم التي تعاني من التخلف بالذات والتي لا يمكن فهمها في ضوء القوالب النمطية الجامدة لهذه الأيديولوجية أو تلك ويجب أن تقوم تتبع جنود التلوث الحضارى Cultural pollution الذى قنن لإزدهار العلاقات غير العادلة بين البشر عبر التاريخ وأعطاهما صبغة واقعية براجماتية ضارباً عرض الحائط بكل ما جاءت به المذاهب الإنسانية والديانات السماوية من قيم ومبادئ إننى لا أجد مثلاً تفسيراً مقنعاً للتغابى الظاهر فى التعامل التاريخى مع قضية الديون وفوائدها غير العادلة وهى التى تمثل «دراما الفقر» فى عالمنا المعاصر.

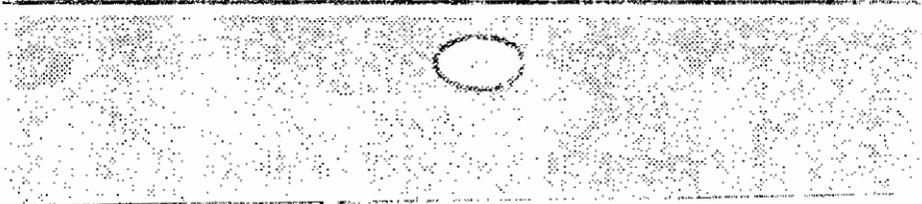
• ألا يحق لنا بعد هذا كله أن نتحدث عن نور التلوث الحضارى بأبعاده الأخلاقية المختلفة فى تكريس ما يسمى فى عالم اليوم تقدماً وتخلفاً. وألا يجب أن تتعرض له هذه النظرية المأمولة لتقدم تصورات التخلص منه كعامل أساسى للخلاص من التخلف والبحث عن صيغة أكثر عدلاً للعلاقات بين البشر؟ لعنى لا أبالغ إذا ذكرت أن الظروف مهيأة الآن لإنجاز هذا العمل الهام وأن الدعوة مفتوحة لعطاء كل الثقافات وخبراتها، فعالية العالم يجب أن تسير فى الطريق الذى يجعله

كله متقدماً وإذا كنا قد استطعنا أن نرى الوجه المظلم من القمر فلا  
يجب أن نتعامى عن الوجه المظلم من الأرض التى نعيش عليها سوياً.  
هذا الوجه الذى «يعيش» فيه ويحاول أن يظل حياً أكثر من ثلاثة أرباع  
البشر!!

## ٢- أهمية صط إيقاع التنمية العالمى

عائنا سلسلة من المعضلات تبدأ بأزمة الديون وتنتهى باستنزاف وتلوث البيئة، ويبرز أخيراً أهمية التوقف عن الصراع من أجل «بقاء الأيديولوجيات» إلى التنافس فى طرح «أيديولوجيات البقاء». وكل هذه المعضلات تحتاج إلى المشاركة الجماعية فى مواجهتها وتزايد وطأتها على فقراء العالم أو جنوبه كما اصطلح تسميته. ويهمنى أن ننظر بعيون جنوبية إلى السيناريوهات المحتملة وتأثيرها على خطط مواجهتنا لهذه المعضلات التى تؤثر بالدرجة الأولى على شعوب الجنوب لكن إهمال التصدى لها يمكن أن يعصف بالحضارة البشرية حقيقة لا حجازاً.

• بدأت التجارب الجنوبية للخلاص التتموى، بمحاولات قسرية للتنمية المستقلة والاكتفاء الذاتى، عابها بشكل أو بآخر محدودية القدرات واعتماد النموذج الغربى كهدف فى حد ذاته، والاعتماد على أسواق الشمال فى استيراد التكنولوجيا وتصريف المواد الخام، هذا مع القصور الديمقراطى الذى يعوق المشاريع التى تعتمد على المشاركة الشعبية



الكاملة. كل ذلك سهل لأعداء التجربة، فى الداخل والخارج، ضربها بسهولة ما زالت موضع دهشة الكثيرين. ولقد أدى الخلل البنىوى فى نموذج التنمية المستقلة، إلى طرح مفهوم «فك الارتباط» مع دول المركز المتقدمة، وهو المفهوم الذى أوضحه مفكرنا الشهير سمير أمين ضمن نظريته عن «التطور غير المتكافىء» فى النظام العالمى لصالح دول المركز المتقدمة على حساب الكيانات الهامشية المتخلفة. وبناء على هذا المفهوم، يجب أن تتوقف شعوب الجنوب عن التكيف مع النموذج التنموى للشمال، وأن تتبنى نماذجها الملائمة، دون أن يعنى ذلك الأنعزال أو الأيمان بالاكفاء الذاتى المستحيل ورغم احتياج «فك الارتباط» إلى مزيد من توضيح ألياته الممكنة، إلا أننا لا يمكن أن نغفل مقولة «الاعتماد المتبادل»، التى سادت فى الفترة الأخيرة. لأن البشرية عانت طويلاً من «الاعتماد المتبادل غير المتكافىء» فالبعض يصر ومعه كل الحق على تأكيد أهمية «الاعتماد المتبادل المتكافىء»، الذى يصعب تصور صورة واقعية له دون التوجه نحو التنسيق بين كيانات كبيرة، أرجو - دون خروج عن الموضوع - أن يكون وطننا العربى واحداً منها. وإذا رأى البعض أن دول جنوب شرق آسيا قد أحدثت «طفرتها» التنموية عن طريق الاعتماد المتبادل، دون الدخول فى كيانات كبيرة، فمن المفيد أن نذكر أن حالة هذه الدول تستحق النظرة المتفحصمة، للتأكد من «خصوصية» نموذجها التنموى، لأن هنالك من يرى أنها عقيمة، تحدد دورها بأنتاج أقل جودة يفى بأحتياجات معينة فى السوق، طبقاً للتقسيم الذى تباشره

الإستثمارات الأمريكية من خلال الشركات عابرة القوميات\* . ومع كل ذلك، ما هو النموذج المستقبلي المتصور للخلاص التنموي؟

أعتقد أن هذا النموذج سيتطلب حداً أدنى من النجاح للحوارين المطروحين على الساحة العالمية، حوار «الجنوب والجنوب» وحوار «الجنوب والشمال»، أولهما يجب أن يركز على إمكانات فك الارتباط، والثاني عليه أن يصل إلى الصيغة المثلى للإعتماد المتبادل المتكافئ، أي أن النموذج المقترح سيتضمن عناصر من المفهومين. لكن الوصول إلى ذلك يجب بدوره أن يمر بإنجاز ملموس في العضلات العالمية، التي ذكرناها. لقد حدث تقدم نوعي في الاحساس بضرورة تلافى الحروب، وفي التعاون في المسائل المتعلقة بالبيئة، ولا بد من تقدم مماثل في مشكلة الديون.

والحقيقة أن «التنمية المستقلة» كانت هدفاً في حد ذاتها، ولكن فك الارتباط والاعتماد المتبادل، اللذين استخدما كثيراً في أدبيات عديدة كبديل لها يعدان وسيلتين لهدف ما. فماذا يمكن أن يسمى الهدف الذي يأمل في الجمع بينهما؟ أتني أسميه «التوازم المشترك»، وقد يتصور

---

\* تشير التقارير الصادرة في ١٩٩٢ إلى أن هذه الدول التي سميت «بالنمور الآسيوية»، قد نجحت بصورة أكبر من المخطط لها، خصوصاً في التوسع في تصدير السلع المقلدة رخيصة الثمن، لذلك قد تتجه أمريكا وأوروبا إلى نول أمريكا اللاتينية لتلعب نفس الدور مع حرمان دول جنوب شرق آسيا من وضع الدول الأولى بالرعاية في العلاقات التجارية.

البعض أن التواؤم وسيلة أيضاً، لكنه في الواقع هدف كل عملية تطويرية. فإذا كانت «ايدولوجيات البقاء» تعترف أساساً بحق الوجود المشترك، فإن النموذج التنموي المستقبلي الأمثل هو «التواؤم المشترك». إن أقرار هذا النموذج سيكون متوافقاً مع عالمية العالم، لأنه سيتضمن ضبط إيقاع تنمية الشمال والجنوب معاً، وهو أمر سيؤدي إلى استقرار مسار كوكب الأرض الذي وصفه رواد الفضاء بكونه ذرة الغبار التي تسبح في الأبدية، نون أن نحتاج - حقيقة أو وهماً - إلى هبوط كائنات فضائية نذكرنا بواجباتنا حيال كوكبنا المعذب!!!!\*

---

\* شاعت وقت كتابة هذا المقال حكاية نزول بعض الكائنات الفضائية الغريبة قرب موسكو، وقيل أنهم كانوا يريدون نقل رسالة إلى سكان الأرض لكن سوسكو كانت آخر مكان تسلم له هذه الرسالة، فكيف تستطيع فهمها، بينما كانت لا تفهم ما ينتظرها!!!!

### ٣ - العقد الدولي للثقافة: رؤية نقدية\*

**الأستاذ** الدكتور مايور : كم كنت موفقاً في إختيار مصر لتعرض من على منبر أعرق مؤسساتها الصحفية برنامج اليونسكو في عهدك، فإذا كنت تعرف نفسك بأنك جئت إلينا من «جنوب الشمال»، وإذا كان مصطلح «الشمال والجنوب» يعنى جغرافية المدينة والتقدم، فمصر بمكانها وإمكاناتها وتاريخها، تمثل رغم كل الصعوبات التي تواجهها «شمال الجنوب». وهى بالتالى من أنسب المواقع التي يمكن أن تمتد منها أيدي جنوب البشرية لتلتقى مع أيدي شمالها حتى تدخل البشرية الألفية الميلادية الثالثة بالأم أقل وأمال أكبر.

ويستخدم أشهر شعارات الساعة: وأعنى الجلاسنوست أو المصارحة، أعترف أنني كنت، وما زلت إلى حد ما، أخشى من تغير سياسة اليونسكو. إننى كواحد من المهتمين بأداء هذه المنظمة الهامة

---

\* فى عام ١٩٨٨ عقدت ندوة بمؤسسة الأهرام، قدم فيها مدير اليونسكو (الجديد وقتئذ) برنامج المنظمة فى عهده، وحضرها عدد من المفكرين المصريين. وقد كان هذا المقال تعليقاً عليها.

رصدت بقلق ما جرى حديثاً من إعادة تسعير كتبها بما جعل أثمانها تتضاعف بالنسبة للدخول البسيطة فى بول العالم الثالث، كما أننى لم أشعر بارتياح مما ذكر من توصيات نسبت لليونسكو فى مجال التعليم. وبكل الصدق أخشى أن تقترب سياسات اليونسكو من سياسات البنك الدولى. قد يكون للبنك الدولى سياساته، وقد يكون التناقض معها غير ملائم، لكننى بالقطع لا أرضى لليونسكو أن تتطابق سياساتها مع هذه المؤسسة المختلفة فى طبيعتها وفلسفتها. ومع ذلك، فلا أنكر أن ندوة الأهرام قد خففت كثيراً من هذا القلق، لكنها لم تقض عليه وما كان بمقدورها أن تفعل، فالتطبيق الفعلى للسياسات المعلنة هو المحك الوحيد وهو مسئولية الجميع.

• بعد هذه المصارحة الضرورية أعود إلى الحوار الهام الذى دار فى الندوة لقد ذكرت فى كلمتك القيمة أن العنوان ليس صفة وراثية فى البشر، وأضيف أن اليونسكو قد أدت دورها بنجاح بالغ فى مواجهة كل دعاوى وإدعاءات الحتمية البيولوجية\* Biologocal Determinism التى تفرق بين البشر وتضيف قدراتهم على أساس وراثى، لقد ساهمت اليونسكو بقسط وافر فى أن تدخل البشرية القرن القادم كنوع بيولوجى

\* أخشى أن أقول أن ما يقدم من تفسيرات لنتائج الكثير من البحوث، التى تستخدم الهندسة الوراثية فى ربط جينات معينة بصفات سلوكية أو مرضية معينة، يتوسع إلى درجة تعيد بصورة أو بأخرى هذه الحتمية، ولو أن الحكم على ذلك ما زال مبكراً، فلعن النتيجة تكون نوعاً من التوازن العلمى بين الرفض والتسليم بحدود البيولوجيا (الوراثة) فى السلوك، اللذين ينطلق كلاهما من موقف إيديولوجى مختلف.

واحد، يفتقر التفضيل بين عشائره المختلفة باعتبارها سلالات متباينة إلى أى أساس علمى. واليوم على اليونسكو أن تواجه حتمية جديدة ظهرت بعد سقوط الحتمية البيولوجية، وهى ما أسميناها بالحتمية التنموية Developmental Determinism التى تصنف أبناء النوع الواحد تنموياً إلى متقدم ومتخلف ودائن ومدين ومبتدع ومتبع، وتكرس هذه الفروق وتعمل على إستمراريتها «وجدولتها» لأجل غير محدود. هذا هو التحدى الحقيقى الذى نواجهه، فهل ننجح من خلال اليونسكو أن نواجهه بنفس الدرجة التى نجحنا بها فى مواجهة العنصرية البيولوجية؟ أظن أننا قادرون على ذلك تماماً.

• وإذا ما استعرضنا ما ذكره المشاركون فى الحوار فسنجد دائماً أن إرجاعه إلى إشكالية الحتمية التنموية يمكن أن يتم بسهولة دون أن نلوى ذراع الحقيقة. فرفض التراث والأصولية والقومية من ناحية أو المطالبة المتشددة بالحفاظ عليهم، وإدانة النموذج الغربى والمطالبة بالأبداع والتصدى للإستيراد الجاهز للعلم ومنجزاته من ناحية أخرى، كل هذه المواقف تعد ردود أفعال نحو الحتمية التنموية. فالبعض يهرب إلى الأصولية، والبعض على عكس ذلك يتهم التراث بأصابة حياتنا بالتكلس، والبعض يستحث إمكانات الأبداع الكامنة فى مجتمعاتنا. والأمر يتعدى العالم الثالث ليأخذ شكلاً آخر فى أوروبا بغربها وشرقها، وذلك فى مواجهة هيمنة النمط الأمريكى ولعل الفرنكفونية (للدول الناطقة بالفرنسية) والبريسترويكا السوفيتية أهم مثالين لذلك. ويصل الأمر إلى ذروة التعقيد عندما نجد أن الريجانية قد سوقت سياساتها داخلياً

وخارجياً مغلفة ببعض الأصولية، وأن آيات الله (أو هكذا يسمون أنفسهم) قاموا بدورهم «المقدس» فى إستنزافنا تحت رايات الأصولية\*\*.

• ولا شك يا سيدى أن منظماتكم - وبمعنى أصح منظماتنا جميعاً - ستستفيد كثيراً من تجارب الماضى فى التصدى للحمية الجديدة، وسيكون أكبر عون لها على ذلك إعلان العقد القادم كعقد للتنمية الثقافية، والفهم الواضح أن المحور الثقافى هو من أهم المحاور التى يركز عليها المستقبل.

• ولاكون أكثر تحديداً أضع التصور التالى لإستراتيجية مواجهة الحمية التنموية:

- الدعوة إلى نظام عالمى جديد تتاح فيه معطيات العلم والتكنولوجيا بصورة أفضل لكل البشر، بإعتبار أنها نتاج رحلة الحضارة البشرية منذ نشأتها الأولى.

- فك الاشتباك بين التراث والحداثة من منطلق وحدة الحضارة البشرية فى كل عصورها، وإعتبار أن كل الثقافات قد أثرت وأضافت إلى مسيرتها، مع الأستفادة بثورة الأتصال والمعلومات للتلاقح الثقافى المتكافىء.

\*\* حركت مأساة حرب الخليج الثانية قمة التشوه التئمرى فى منطقتنا، حيث وضعت كل إمكانياتها فى المسار الخاطىء، وهذه قصة أخرى.

- تشجيع ما يسمى بالتعليم الدولى الذى يهتم بالبعد الإنسانى الشامل، وإعداد مناهج علمية جيدة وملئمة لمختلف المراحل عن السلام الدولى وركائزه الاقتصادية والثقافية، وأهميته المستقلة. ولتكن القيمة الرئيسية فى برامج التعليم الدولى والسلام الدولى إن الإنسان، هذا النوع البيولوجى الواحد، له أيضاً «مصير تنموى واحد» سيتأثر به المتقدم والمتخلف والدائن والمدين والمبتدع والمتبع.

## ٤ - مبادرة ستوكهولم للأمن الكوكبي

**دمل** إلى البريد خطاباً من مكتب رئيس وزراء السويد، يتضمن دعوة من سيادته لمناقشة وأبداء الرأي في تقرير مرفق عنوانه الرئيسي: «المسؤولية المشتركة في التسعينات»، مع وصف لهذا التقرير بأنه «مبادرة استوكهولم لأمن وحكم الكوكب»، وتاريخ المبادرة المذكور ٢٢ أبريل ١٩٩١. ولقد اهتمت بعرض الخطوط العامة لهذه المبادرة في المقال الحالي، ليس فقط لأنني لا أتلقى في العادة خطابات من رؤساء وزراء، مما يدفعني للإهتمام بالخطاب الحالي ولكن لأسباب أكثر موضوعية!!! فأولاً: حداثة المبادرة تعني أنها أخذت في الاعتبار كل المتغيرات العالمية (أو الكوكبية Global كما أفضل أن اصفها) التي حدثت في السنوات الأخيرة، ليس فقط بالنسبة للنواحي السياسية والاقتصادية (كانهيار الكتلة الشرقية وحرب الخليج)، ولكن - الاهتمام المشترك بمشاكل البيئة وغيرها (تشرنوبل - ثقب الأوزون - ظاهرة الصوبة - حرائق آبار البترول - العنف - المخدرات)، وأن كانت الأخيرة ليست منفصلة عن الأولى بحال من الأحوال، ففي عصر المعلوماتية

والاتصالات صارت كل مشاكل الأرض، أو القرية الكونية كما تسمى، كوكبية الطابع، بمعنى أنها - تؤثر في كل سكان الكوكب وتتأثر بتصرفاتهم وردود أفعالهم، ثانياً: تعد المبادرة امتداداً لتقليد مطلوب، يرى أنه أمل للتوصل إلى مستقبل أفضل للبشر، إلا بالوصول إلى صيغة يشترك في الاقتناع بها أهل الشمال والجنوب معاً. ويذون أن نقل من أهمية وضرورة حوار الجنوب - الجنوب (والذي صدر في إطاره تقرير لجنة الجنوب، التي يرأسها جوليوس نيريري رئيس تنزانيا سابقاً)، أو من خطورة ومحورية اجتماعات وقرارات السبعة الكبار (وعى مجموعة الدول الصناعية الكبرى، التي لم تبد حماساً كافياً حتى الآن، للاستجابة بقدر كاف لتصورات غالبية البشر الجنوبية عن المستقبل المشترك)، أقول دون أن نقل من شأن هذه أو تلك، فالمستقبل المشترك «حقيقة ضاغطة»، يجب ألا يالوا حكماء الجنوب والشمال جهداً في سبيل الأسراع بتبنيها. وثالثاً وأخيراً: أرى أن المجموعة التي صاغت المبادرة استوعبت فعلاً خبرات الشمال والجنوب بشكل يؤكد أن اتفاقهم قد يكون بادرة أمل للإتفاق الممكن بين من يمثلونهم ثقافياً واقتصادياً وسياسياً. فالمجموعة التي شاركت في إصدار أو وعدت بتأييد ما جاء في ورقة العمل تضم، بالإضافة إلى رئيس وزراء السويد، عربي واحد هو عبد اللطيف الحمد من الكويت الشقيق، ونخبة متنوعة مثل جيمي كارتر وادوارد شيفاردنارذة وبنازير بوتو وادوار هيث وروبرت ماكنمارا، وقبل كل ذلك

فيلى براندت الذى قام بدور ريادى فى حوارات الشمال والجنوب، وجوليوس نيريرى رئيس لجنة الجنوب، كل هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر، لأن اللجنة تضم ستة وثلاثين عضواً.

• والواقع أن لجنة المبادرة الحالية، يمكن أن تسمى بحق «لجنة اللجان»، وأن كنت لا استبعد تسميتها «بأم اللجان»، على شريطة إلا تلقى مصير «أم المكارك»!!! أن عمل اللجنة الحالى، لا يستحق هذا المصير، فهو يشع اخلاصاً وتفهماً لتجارب الثمانينات ومسار التسعينات، لقد بدأ الأمر فى أوائل عام ١٩٩٠، وبعد التغييرات الهائلة التى شهدتها ١٩٨٩، وذلك باجتماع دعا إليه فيلى براندت أعضاء لجنة (الشمال - الجنوب)، وممثلين من اللجان الأخرى، التى عملت فى الثمانينات (لجنة نزع السلاح - لجنة البيئة والتنمية - لجنة الجنوب)، وكلها لجان مستقلة، شعرت بأن المستقبل المشترك يستلزم التفهم المشترك والاعتماد المتبادل وإن يستأثر بتقريره أحد بشكل مطلق، حتى وأن بدا الأمر كذلك لبعض «قصار النظر التاريخي»!!! تم الاجتماع المذكور فى كنجز ونتر خارج بون، وكلف فى نهايته انجفار كارلسون رئيس وزراء السويد والسير شرايدت رامفال وجان بروك بتشكيل لجنة عمل لتقييم فترة التسعينات لاقتراح المجالات الرئيسية للعمل، وذلك فى ضوء ما ناقشه اجتماع كنجز ونتر بخصوص حصاد الثمانينات، ولقد تضمنت المبادرة، التى أقرت فى اجتماع بستوكهولم بعد ذلك (٢٢ أبريل ١٩٩١) عدداً من الاقتراحات التى تستحق الاستجابة العاجلة، خصوصاً أن اللحظة الحاضرة ملائمة جداً لمثل هذه المبادرات،

التي تستجيب بسماحة وبمزاوجة محببة بين الخيال والجسارة،  
للمتطلبات الواضحة للحاضر والمستقبل. ألا يغرينا هذا الوصف  
التفصيلي لتاريخ وأهداف مبادرة ستوكهولم، أن نتعرف على اقتراحاتها  
بإيجاز، نون إخلال أو تجاوز؟ دعونا نحاول ذلك فى السطور التالية.

• خلصت المبادرة إلى ثمانية وعشرين مقترحاً، مقسمة إلى ست  
مجموعات: السلام والأمن - التنمية - البيئة - السكان - الديمقراطية  
وحقوق الإنسان - حكم الكوكب!!! وسنتناول المقترحات المذكورة، بنفس  
الترتيب فيما يلى:

## السلام والأمن

- ١ - تحسين كفاءة الأمم المتحدة فى إحباط ومواجهة النزاعات،  
والدعوة المحدودة لإنشاء نظام طوارئ كوكبى.
- ٢ - احكام الترتيبات القانونية لفرض العقوبات الاقتصادية  
والعسكرية.
- ٣ - تقوية إمكانيات الأمم المتحدة المالية لحفظ، بل ولصنع السلام!!
- ٤ - مد مؤتمرات الأمن والتعاون الإقليمية خارج نطاق أوروبا.
- ٥ - الاتفاق على معايير تنظيم وتحديد تجارة السلاح.
- ٦ - تعهد حكومات الدول الصناعية بتخصيص حصة للتعاون الدولى.

٧ - تعهد حكومات الجنوب بتخفيض قواها المسلحة، وذلك بهدف خلق «حصّة للسلام» تستثمر في التنمية البشرية.

## التنمية

٨ - أن يضع المجتمع العالمى هدفاً محدداً بالقضاء على حالات الفقر المدقع خلال ٢٥ عاماً، من خلال الإلتزام ببذل الجهد اللازم لإنجاز برامج التنمية المستمرة Sustainable development التي ترعى حق الأجيال القادمة في الموارد المتاحة.

٩ - التأكيد على إنجاز الأهداف التالية بحلول عام ٢٠٠٠:

- التعليم الابتدائى لكل الأطفال.

- المساواة بين الذكور والإناث فى الالتحاق بالمدارس.

- تخفيض وفيات الأمهات بمقدار النصف.

١٠- تقوية الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، مع تقليل الحماية والسماح لدول العالم الثالث بزيادة فرصها فى المشاركة التجارية.

١١- تقوية استراتيجىة التغلب على مشاكل الديون بمختلف الوسائل، كإعادة الجدولة بصورة تتجاوز الشكل الحالى، وإعادة الهيكلة التجارية للديون بشكل يتواءم بصورة أفضل لقيمة السوق الثانوية للدين، وكذلك بزيادة التمويل المتاح للخطط التنموية، وفى إطار تدعيم اتجاه «سماح المديونية» (Debt forgiveness) !

١٢- أن تخصص الدول الصناعية واحد بالمائة من إجمالي الناتج القومي للتعاون الدولي.

## البيئة

١٣- تحصيل رسوم على التسبب في نشر الملوثات التي تؤثر على البيئة الكوكبية، وبالمثل ثاني أكسيد الكربون، الناتج من الاحتراق.

١٤- الحوار الدولي حول الاستخدام الرشيد لموارد الطاقة، مع الاهتمام بالأشكال البديلة والمتجددة، كالطاقة الشمسية.

١٥- أن تهتم الأمم المتحدة بمشاكل الطاقة على كل مستوياتها ومنابرها.

١٦- أن تتفق الأمم على جعل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، المزمع عقده عام ١٩٩٢\*، صيحة لإنجاز التنمية المستمرة.

## السكان

١٧- أن توفر القيادات القومية والثقافية كل الوسائل السياسية والفنية للحد من النمو السكاني.

١٨- أن نجعل من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤) مسرحةً للترويج لإنجازات السياسات والبرامج الخاصة بالوصول إلى أهداف الاستقرار السكاني الملائمة.

\* سيكون هذا الكتاب بين يدي القارئ بعد مؤتمر قمة الأرض، كما إشتهرت التسمية الخاصة به، الذي عقد في ريودي جانيرو في يونيو ١٩٩٢. لقد كان أكبر =

## الديمقراطية وحقوق الإنسان

١٩- تقوية نور الأمم المتحدة فى مراقبة إلتزام الدول بمواثيق حقوق الإنسان والديمقراطية، أخذين فى الإعتبار أن الديمقراطية مرهونة بعزم الشعوب الراغبة فى التمتع بها.

٢٠- تدعيم الهيئات المستقلة، التى تقوم بملاحظة الممارسات الديمقراطية، خصوصاً فى زمن الانتخابات، وذلك مع احترام دساتير الدول المعنية.

## إدارة شؤون الكوكب

٢١- أن تضطلع الأمم المتحدة على مستوى مجلس الأمن، بمهام أوسع بالنسبة للمفهوم المتطور للأمن، مع مراجعة تركيب هذا المجلس وآليات عمله، بما فى ذلك حق الفيتو.

٢٢- أن يعطى السكرتير العام سلطات أوسع، وأن يعاد النظر فى طريقة تعيين شاغلى الوظائف الرئيسية.

= نجاحات المؤتمر، هو حشد أكبر عدد من القيادات الرسمية والشعبية من أجل التوصل إلى «أخلاق» أفضل للتعامل مع البيئة، وإن شعرت الغالبية بالإحباط من ضالة الإتفاقات التنفيذية، ومراوغة الكبار التى بدت فى أجلي مظاهرها برفض أمريكا التوقيع على إتفاقية التنوع البيولوجى (حتى وإن كان بسبب الإنتخابات)، وكذلك ضالة المبالغ المخصصة لحل مشكلات البيئة، بالمقارنة بما كان مطلوباً.

٢٣- أن تقوم السلطات الواسعة للسكرتير العام، الخاصة بالتنسيق بين هيئات المنظمة، على أساس حازم.

٢٤- إعادة النظر فى نظام التمويل، مع إقتراح حرمان الدول التى لا تلتزم بدفع إلتزاماتها من حق التصويت.

٢٥- تدعيم أنشطة المنظمة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

٢٦- أن يزداد التنسيق بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى كفاءة فيما بينهما من ناحية، وبين نظم الأمم المتحدة والجهات من ناحية أخرى، بهدف تقسيم أفضل وتناغم أكبر للعمل.

٢٧- عقد لقاء جديد على نمط ما تم فى الإربعينات (سان فرانسيسكو وبريتون وودز)، لمناقشة إدارة شؤون الكوكب فى ظل المتغيرات الحالية.

• وبعد، فهذا هو الملخص الأمين لمقترحات مبادرة استوكهولم، الذى نرجوا أن يحظى باهتمامنا، على أن نحكم عليه بناء على ما فيه من واقعية وفكر جديد ورؤية مستقبلية، ذات بعد إنسانى شامل، وأن تكون قراءتنا «النقدية» لمقترحات المبادرة ضمن خطة جنوبية مدروسة للمشاركة فى مستقبل الأمن الكوكبى، وإلا فسيتحدد فى غيابنا، كما حدث فى الأربعينات (راجع التوصية رقم ٢٧)!!!

## ٥ - نحو مصالحة تنموية شاملة !!!

**جميل** أن تعتذر اليابان لأمريكا عن بيرل هاربور، وجميل أيضاً أن تعتذر أمريكا لليابان عن هيروشيما ونجازاكي، ولا يقل عن ذلك جمالاً أن تعتذر ألمانيا وإيطاليا - أو تكرر الاعتذار عن النازية والفاشية، وهامى روسيا قد اعتذرت قولاً وفعلاً - عن بناء ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي، وقيادة ما كنت تسمى بالكتلة الشرقية، ومساعدة ما كان - وما زال - يسمى بالعالم الثالث، رغم أقول العالم الثاني!!! ولعل بقاء التسمية حتى الآن يعبر عن حجم الفجوة بين العالمين الأول والثالث، ورغبة الشعوب «غير المصنفة» بشكل نهائي أن تلحق بالأول، وأن تتلافى مخاطر الانضمام إلى الآخر.

• وهنا اسمحوا لي أن اتساءل: هل هذه هي كل الاعتذارات والمصالحات اللازمة لضمان مستقبل أفضل للبشرية؟ وإن لم تكن كذلك، فما هي «المصالحة الكبرى»، التي تستحق أن تسمى مصالحة المستقبل؟ أن استقبال عام جديد يقترب بنا من نهاية قرن مشحون بالأحداث ويقربنا من بداية قرن جديد، بل وألفية ميلادية جديدة في عمر البشر، يدفعنا إلى هذه التساؤلات. فمن يدري، لعلنا بحلول عام ٢٠٠٠ نكون قد

توصلنا إلى هذه المصالحة المنشودة، التي تستحق في سبيل تحقيقها كل فكر وفعل.

• أن المصالحة المطلوبة يجب أن تنبنى على أساسين، أولهما أن الاعتذار فعل أخلاقي، على المخطيء أن يقوم به تجاه المتضرر كبيراً أم صغيراً، لأن الاقتصار على تبادل الاعتذار بين الكبار يضعف المكون الأخلاقي الأصيل لهذا الاعتذار، ويؤكد المكون السياسي المرحلي، الذي من خلال مراحلها السابقة ارتكبت الأخطاء التي يتم الاعتذار عنها. أما الأساس الثاني فيقوم على مبدأ عدم الاكتفاء بالاعتذار، طالما في مقبور المخطيء تصحيح الخطأ بقدر الإمكان، خصوصاً وأن بعض الأخطاء كان لها من الآثار التاريخية، ويتوقع لها من الآثار المستقبلية، ما يجعلها لا تسقط «بمضى الـمدة». ولماذا تسقط، طالما أن المتهم موجود والضحية موجودة والأدلة ثابتة!!؟

• إنني أعتز أن النظرة السطحية إلى إمكانية حدوث هذه المصالحة التاريخية، التي يمكن أن تكتب «تاريخ المستقبل» بصورة مختلفة تماماً عما قد يحدث بدونها، قد تنهم الفكرة بالطوباوية والأغراق في الخيال. لكن هذا الحكم قد يكون متسرعاً، لا يأخذ في اعتباره طبيعة المتغيرات المتلاحقة أو المنهمرة بمعنى أصح، التي يتشكل عن طريقها ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، بكل ما في هذه المتغيرات من فرص ومخاطر. ومع ذلك يجب الاعتراف بأن الأمر ليس سهلاً، بل هو بالغ الصعوبة وإن كان علينا أن ندرك الفارق بين الصعوبة والاستحالة. والحقيقة أن الوصول إلى أقصى ما يمكن أن تذهب إليه المصالحة المقترحة قد لا

يكون متاحاً، لكن ما لا يدرك كله لا يترك جله. والمهم أن نشق طرقاً جديدة للمطالبة، بعد أن أثبتت «بكاثيات الجنوب» التقليدية قلة حيلتها أمام إهمال الشمال، وأن نستخدم «شغرة» الشرعية الدولية الجديدة في إبداع آليات جديدة للمطالبة بالحقوق التاريخية العادلة للمتضررين، أن نموذج طابا مثلاً - دون تهويل أو تهوين - يمكن أن يشير إلى جدوى السعى وراء المصالحة، ومحكمة العدل الدولية - دون تهويل أو تهوين أيضاً - يمكن أن تكون الجهة التي تقدم إليها ملفات المصالحة الكبرى، مع الإلحاح على إعطائها من الصلاحيات ما يمكنها أن تحكم في القضايا التي تثيرها هذه الملفات بهدف إغلاقها قبل نهاية القرن، بحيث تدخل البشرية الألفية الميلادية الثالثة بأمل أكبر في نظام كوكبي جديد أكثر عدلاً، أو أقل ظلماً!!!

• ولكن، كيف يمكن أن يتم ذلك؟ أن العبء ثقيل على المتخصصين الموضوعيين، في إعداد وثائق كاملة بشكل علمي محايد، تتعلق بكل أشكال الضرر التي لحقت بمجتمعاتهم، وبتقدير الخسارة الاقتصادية والمجتمعية التي نجمت عن هذا الضرر، وما دمننا نستهدف مصالحة كاملة، فالإجاب يجب أن يكون مفتوحاً للجميع جنوباً وشمالاً. فالجنوب سوف يشتكى بالطبع من آثار مرحلتى الاستعمار والأمبريالية وإستنزاف الموارد البشرية والمادية، بينما قد يشتكى الشمال من آثار الهجرة الجنوبية التي يريد أن «يلفظها» بعد أن أدت دورها، والعالم كله يتطلع إلى محاصرة المسئولية عن العنصرية والتطرف والإرهاب «وشبكات العالم السفلى»، التي تتاجر في المخدرات والأموال والبشر.

والأمر كما نرى شديد التعقيد. ولكن علينا أن نبدأ، وقد نحتاج إلى قرارات من الأمم المتحدة لدعم الجهود، حيث تشجعنا قناعة «أمينها العام الجديد» بأهمية التعاون بين دول الجنوب، ويدفع كل الآليات التي تؤدي إلى السلام العادل. وتأكلوا أننا سنجد من كثير من أبناء الشمال دعماً قد يفوق ما سنجده عند «بعض» أفراد النخبة الجنوبية، الذين يفضلون الفرق في بحر الشمال، متخفين وراء أردية لا تستر عوراتهم من إدعاءات الواقعية والأكاديمية، أو «الأكاديمية» كما يجب أن نسميها، وكأن الواقعية والأكاديمية تتعارضان مع المطالبة بالحق، ولا أقول الإنتماء. ولا يخفى أننا نرى في المصالحة الكبرى خيراً مؤكداً للجنوب والشمال معاً، في عالم لن يعرف الحدود بعد اليوم، أن الرؤية المستقبلية الصافية تؤكد أن هذه المصالحة تمثل «ضرورة تنموية كوكبية» لا يمكن تجاهلها.

• أخيراً، أظن أن ملف الصراع العربي - الإسرائيلي، وينده الأساسى الخاص بحقوق الشعب الفلسطيني، قد يكون ضمن ملفات المصالحة الكبرى المقترحة، رغم المفاوضات الحالية، بل أن هذه المفاوضات نفسها، لو استطاعت تخطى «عقبة» العقليّة الصهيونية قد تكون جزءاً من هذه المصالحة، وأن كان كل صهيونى متطرف يتمنى أن تتحول المصالحة الكبرى إلى «كوبرا»!!!